الفصل السابع

الإرهاب الصهيونى
فى ظل الانتداب البريطانى

الإرهاب الصهيونى فى ظل الانتداب البريطانى

مجازر الإرهاب ترتكب فى ظل الانتداب البريطانى :

وقبل أن نسترسل فى الحديث على قرار التقسيم وبصورة خاصة على تاريخ أول أغسطس، وهو التاريخ الذى حددته بريطانيا لانسحابها من فلسطين لتجسم عملية الغدر البريطانى بالعرب وبحقوقهم.. لابد من إزاحة الستار على أرض فلسطين لنرى ما كان يرتكبه الصهاينة من جرائم بشعة تحت ظل الانتداب البريطانى وحماية سلطانه وبأسلحته لكى تتجسم لنا الصورة على حقيقتها.

وسوف نكتفى ببعض عينات مما سجلته « الوكالة اليهودية » فى يومياتها تحت عنوان «الصحيفة السوداء». جاء فى هذه « الصحيفة السوداء » حقًا...

«كانت أول بادرة تدل على أن أحداثاً جساماً على وشك أن تقع من جانب القيادة الصهيونية العليا، هو ذلك الإعلان الذى ظهر فى صحافة لندن يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ مفاده أن الوزارة البريطانية قررت فى ذلك اليوم ترك فلسطين أو التخلى عن الانتداب فى وقت مبكر ما لم تقدم هيئة الأمم المتحدة مشروعاً معتمداً يكون مقبولاً لدى كل من اليهود والعرب.. وفى « ليك ساكسيس » بدأت الوفود المختلفة تقوى جهودها من وراء الستار، وفى فلسطين يجمع الإرهاب اليهودى عزيمته ».

« وفى ٢٦ سبتمبر ١٩٤٧ اعترضت عصابة من الأرهابيين اليهود عربة مدرعة عند مبنى بركليز بنك فى تل ابيب وقتلت أربعة من رجال البوليس البريطانيين، وهربت بمبلغ ١٨٠,٠٠٠ دولار ».

« وفى ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ نادت عصابة من اليهود تتنكر فى ملابس عسكرية بريطانية بالقرب من الرنانا على الشيخ أحمد سلامة تويكى وأربعة شبان من أقاربه بدعوى تفتيشهم وعندما خرجوا إليهم استجابة لما كانوا يظنونه مهمة عسكرية بريطانية رسمية، تم اغتيال الرجال الخمسة فجأة ».

دير ياسين يتحول إلى « حمام دم » فى أفظع عملية إرهابية :[1]

ولعل أفظع عينة لهذا الإرهاب الذى كانت تمارسه المؤسسات الإرهابية الصهيونية تحت ظل سلطة الانتداب البريطانى وفى حماية سلاحه، هى مذبحة دير ياسين التى اقترفها الصهاينة.. تلك المجزرة التى ذهب ضحيتها أكثر من ٢٥٠ عربيًا بين شيوخ وأطفال ونساء ذبحوا وبقرت بطون الحبالى منهم بالسلاح الأبيض، ثم ألقوا بهم فى بئر وبعد ذلك شحن وطيف بمن بقى من سكان القرية فى شوارع القدس فى مظاهرة إرهابية تهدف لخلق جو من الإرهاب يبعث الفزع والذعر فى أنفس السكان العرب الآمنين.. لحملهم على التشرد.

شهادات الصهاينة أنفسهم.

ولنترك القلم للصهاينة أنفسهم يحدثوننا عن هذه الجريمة البشعة.. يقول جون كيمش Jon Kimche الكاتب والصحفى البريطانى الصهيونى الذى كان يغطى نشاط وكالة رويتر للأنباء فى فلسطين حينذاك والذى كتب مقالات عديدة عن عمليات اغتصاب فلسطين من قبل الصهاينة بحد السلاح فى جريدتى Evening Standard, Sunday Obsever وألف كتاباً بعنوان « الأعمدة السبعة التى تنهار » Les Sept qui tombent سجل فيه أحاديث لزعماء الإجرام الصهيونى مثل مناحم بيجين.. يقول هذا الصحفى :

« انقضت قوات مكونة من جنود « الأرغون » و « الشترن » صبيحة يوم الجمعة ٩ أبريل ١٩٤٨ على قرية دير ياسين، ومن البديهى أنه لم يكن هنالك ما يوجب هذه العملية الوحشية، والدليل على ذلك أن الروايات والتفسيرات المتناقضة التى أفضى بها الإرهابيون بعد وقوعها لم تقنع أحداً ولا تفسر وجوب اغتيال ٢٥٠ عربيا من بينهم أكثر من ١٠٠ امرأة وطفل.. وأبشع من هذه العملية كانت تلك المظاهرات الإشهارية التى قامت بها « أرغون » عندما كدست بعض الأسرى العرب المساكين فى عربات شحن، وطافت بهم فى شوارع القدس ».

(١) هذه فلسطين - حسين التريكى.

ويضيف هذا الصحفى اليهودى

«وسوف تبقى مجزرة دير ياسين صفحة سوداء فى تاريخ حرب اليهود، وإن كانت ذات أهمية من الوجهة التاريخية، حيث إنها تشكل بداية المرحلة التى أراد الإهابيون أن يخدموا بها قضيتهم ويبرروا بها عملياتهم، فكما أنهم يرجعون سبب إجلاء القوات البريطانية عن فلسطين إلى هجماتهم الأرهابية فإنهم يعتبرون أن مجزرة دير ياسين كانت العامل الحاسم الذى نشر الفزع والذعر والإرهاب بين السكان العرب، وعجل بتشريد ما بقى منهم فى القطاع الخاص بدولة إسرائيل... ولم يعرف إلا مؤخرا أن الهدف من هذه العملية كان إرهاب العرب. لقد كانت عملية إرهابية، ومناورة إشهارية تشمئز منها النفوس، فضلا عن أنها لم تكن ضرورية.. وهكذا فقد كانت هذه المجزرة التى أحدثت حركة التشريد الإرادى بين السكان العرب للسهول الساحلية».

ويقول الكاتب اليهودى أرثر كوستلر Arthur Koestler الذى عاش فى فلسطين، ودوّن أحاديث دارت بينه وبين مناحم بيجين زعيم عصابة «أرغون».. يقول فى الصفحة ١٦٠ من كتابه «الوعد والتنفيذ»:

«لقد كان «حمام دم» دير ياسين أفظع عملية قام بها الإرهابيون على الإطلاق.. وحادثا جانبيا للحرب بين العرب واليهود، إلا أنه كانت له مضاعفات خارقة للعادة مما حمل الوكالة اليهودية إلي إصدار بلاغ أعربت فيه عن اشمئزازها من فظاعة هذه المناورة البربرية التى نفذت بها العملية».

وهل يبقى بعد الشهادات الواردة على ألسنة الصهاينة.. والتى سجلتها أقلامهم .. هل تبقى بعد ذلك أية قيمة للإدعاءات التى روجتها أبواق الدعاية الصهيونية ببريق من ذهبها فى كافة أنحاء الدنيا من أن «عرب فلسطين تركوا ديارهم استجابة للنداءات التى كان يوجهها لهم زعماء العرب وساستهم من الخارج؟..

وهذه شهادات أخرى:

هارى لفين Harry Levin وهو يهودى صهيونى من جنوب إفريقيا كان مراسلا لجريدة الديلى هيرالد Daily Herald، ثم أصبح مذيعا لمحطة «الهاجاناه» السرية: وانتهى به المطاف إلى أن أصبح موظفا سلميا فى وزارة خارجية إسرائيل.. دون هارى ليفين هذا، فى الصفحة ٥٧ ـ ٦٠ من كتابه «القدس فى حالة حرب» ما يلى:

« ٩ أبريل : احتل البارحة اتزل Etzel قرية دير ياسين، تسرى روايات مفزعة عن اغتيال رجال وأطفال دون تميز . كانت دير ياسين ضمن القرى القلائل المجاورة للقدس التى كان يسودها الهدوء وفوق هذه الفظاعة فى التقتيل عمدوا إلى عرض «الأسرى فى شوارع القدس». لقد رأيت بعنيى رأسى ثلاث سيارات نقل تسير فى بطء ذهابا وإيابا على الساعة ١٤ فى شارع الملك جورج بالقدس، كان الرجال والنساء والأطفال فوقها رافعين أيديهم فوق رؤوسهم يحوطهم الجنود اليهود شاهرين رشاشاتهم وبنادقهم.. كان شيخ القرية يركب إحدى هذه السيارات ومعه جمع من النساء يتقدمهم طفل رافعا كلتا يديه كأنهما جمدتا. وجوههم مرهقة ونظراتهم مفزعة تضيع فى الفضاء».

« ١٠ أبريل كان دير ياسين موضوع اليوم قابلت ريينى Reynier ممثل الصليب الأحمر الذى ذهب لزيارة المكان لم يرد على أسئلتى إلا بكلمات « فظاعة ».. تحدثت مع «I» و «H» اللذان ينتميان للهاجانه فأما (I) فلم يرد على أسئلتى وأما (H) فقال لى رأيت كومة من الجثث تملأ البئر.. كانت أجسامهم محروقة ورأيت كومة أخرى من أجسام مشوهة لأطفال لا يتجاوزن ١٦ سنة وفى إحدى البيوت رأيت جثة أمرأة وطفلة ملقاة على الأرض ».

ويضيف إن : «داوود» قائد الهاجاناة لم يجرأ علي إذاعة الخبر.. نظر إلى بعينيه الزرقاوين وهو يضغط على شفتيه وقال: « لا تذع ولو كلمة واحدة » وعندما كنا نذيع تدخل صوت على موجتنا قائلا: « وماذا حدث فى دير ياسين أيها المجرمون ».

ـ ومناحم بيجين رئيس « أرغون » ورئيس حزب « الكاهال » المتطرف للصهيونية حاليا قال: .. لقد بدأ العرب يهربون من كل ناحية وهم مفزوعون إن ما وقع فى دير ياسين وما روى عن فظاعة ما وقع فى دير ياسين مهد السبيل لانتصاراتنا العسكرية ».

لقد وقعت كل هذه المذابح فى صورة « عمليات عسكرية » والتى وصفها الصهاينة أنفسهم بأنها كانت مجازر بربرية فظيعة تشمئز منها الأنفس، وقعت فى وقت لا تزال السلطات البريطانية تمارس فيه مسؤولياتها بموجب صك الانتداب الممنوح إياها من طرف عصبة الأمم فى سنة ١٩٢٠. ولكن هذه السلطات التى كانت مسؤولة على أمن سكان فلسطين كانت تنفذ تعليمات من أطفأ بريق الذهب الصهيونى كل إشعاع فى ضمائرهم.. ولايهمهم إلا الوفاء بما تعهدوا به للصهاينة.. وسوف نرى بعد قليل كيف نفذت هذه السلطات البريطانية آخر عمليات الغدر بالعرب..

الولايات المتحدة تطالب بإلغاء قرار التقسيم والذى وقفت إلى جانبه !!

كانت التقارير التى ترسل بها «لجنة فلسطين» الخماسية التى عينتها الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة وعهدت إليها بمهمة السهر على قرار التقسيم.. كانت تقارير هذه اللجنة تصور حالة الاضطراب التى أصبحت عليها فلسطين من جراء اتخاذ هذا القرار، ولقد أصبح من الواضح أن انسحاب القوات المسلحة البريطانية سوف يدخل البلاد فى حرب تهدد السلم فى المنطقة، وأصبح مجلس الأمن مجتمعا بصورة تكاد تكون مستمرة لمتابعة تطور الأحداث.. وفى فترة من تلك الفترات التى يستيقظ فيها الضمير الإنسانى كيفما طمسه بريق الذهب الصهيونى، تقدمت الولايات المتحدة (مشكورة) بمشروع قرار فى ١٩ مارس ١٩٤٨ هذا نصه:

« إنه طالما بدا واضحاً أن قرار الجمعية العمومية للتقسيم الصادرة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ لا يمكن تنفيذه فإن المجلس يوصى:

أولا: بفرض وصاية مؤقتة على فلسطين تحت وصاية المجلس.

ثانيا: يطلب المجلس عقد جلسة خاصة للجمعية العامة.

ثالثا: وإلى أن تعقد الجلسة يجب أن تصدر تعليمات إلى لجنة فلسطين لتوقف جهودها لتنفيذ مشروع التقسيم.

رابعا: دعوة العرب واليهود إلى إجراء هدنة فى فلسطين.

خامسا: مناشدة بريطانيا البقاء كدولة منتدبة تحت إشراف الأمم المتحدة إلى حين التوصل إلى حل نهائى لقضية فلسطين » (١).

وقد وافق مجلس الأمن بالإجماع على هذا المشروع، الذى أصبح قرارا رسميا اتخذه المجلس وأبلغه للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة لتنفيذه، ولكن الصهيونية.. تلك القوة الرهيبة كان فى يدها الذهب.. وتحركت تشكيلاتها المختلفة على المستوى العالمى لتعطل هذا القرار الذى اتخذه مجلس الأمن وتلغيه..

(١) من الغريب أن نص هذا القرار لا وجود له فى نشرات هيئة الأمم المتحدة رغم ثبوته؟!..

نفوذ الوكالة اليهودية أقوى من نفوذ مجلس الأمن ..

وفى ٢٤ مارس أى خمسة أيام بعد أن اتخذ مجلس الأمن هذا القرار الذى بلغى قرار التقسيم، على الأقل مؤقتا ـ تقدمت الوكالة اليهودية بقرارها هى.. وقرار هذه « الوكالة اليهودية » كان له فاعلية أكثر من القرار الذى اتخذه الأمن بطم طميمه.. وهو أعلى هيئة دولية فى العالم.. وهذا نص قرار « الوكالة اليهودية »:

« إن الوكالة اليهودية تعلن عن رفضها أى اقتراح من شأنه تأجيل أو منع إقامة الدولة اليهودية. ولذلك فإنها تعترض على نظام الوصاية وتطلب أن يعترف بها كحكومة لإسرائيل بحيث ينتهى الانتداب فى موعده المحدد ١٥ مايو (والموعد المحدد لم يكن ١٥ مايو.. بل كان أول أغسطس ١٩٤٨) وتتعاون المنظمة الدولية معها على هذا الأساس ».

لابد من وقفة تأمل فى نص هذا القرار الصهيونى ولهجته التى تشبه لهجات الإنذار وفرض الرأى.. ثم إن هذا القرار الذى اتخذته الوكالة اليهودية لا يقتصر على رفض القرار الذى اتخذه مجلس الأمن بإلغاء قرار التقسيم فحسب، بل إنه يفرض أن ينتهى الانتداب فى ١٥ مايو، فى الوقت الذى أعلنت فيه بريطانيا فى مذكرتها لهيئة الأمم المتحدة» إنها تنوى الجلاء عن فلسطين قبل أغسطس، كما هو منوه فى قرار التقسيم نفسه.

وقال هربرت صمويل: إن السياسة المقترحة تقوم على تسهيل هجرة اليهود وإسكانهم فى فلسطين على النحو الذى تسمح به حالة البلاد ومنح السلطات اليهودية حق تنفيذ المشروعات الكبرى، واتخاذ التدابير لإنشاء إدارة محلية مستقلة استقلالا ذاتيا تمكن البلاد من أن تصبح فى أقرب وقت دولة مستقلة تحت إشراف أكثرية عددية من اليهود.

إذاً فالإصرار على انشاء دولة يهودية فى فلسطين أمر مفروغ ومتفق عليه بين السياسة الاستعمارية وغلاة الصهاينة من اليهود قبل صدور هذا الوعد، بل هو تحقيق لأهداف الصهيونية منذ مؤتمر بال عام ١٨٩٧ وكل ما كان من مفاوضات ومؤتمرات ولجان تحقيق، إنما هو من قبيل السياسة البريطانية الاستعمارية ذات الوجهين، أو الوجوه الكثيرة، بل هى سياسة مرسومة لإفساح المجال لليهود للعمل على زيادة عددهم وتمكين منشأتهم فى فلسطين.